



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

المآخذ القضائية في تحقيقات النيابة العامة في جرائم الاتجار بالبشر وسبل

تلافيها:

□ تُعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم الخطيرة والمعقدة، لما تتضمنه من صور متعددة، وركائز قانونية دقيقة، تستلزم إلمام المحقق بها من النواحي الإجرائية والموضوعية. وقد أفرز الواقع العملي مجموعة من الأخطاء التي تتكرر في التحقيقات، تؤثر سلباً على سلامة الاتهام وثبات الجريمة، ويقضي التنبيه إليها على النحو التالي:

أولاً: الخلط بين عناصر الجريمة:

يقع البعض في الخلط بين العناصر الثلاثة المكونة لجريمة الاتجار بالبشر، وهي:

- الفعل: (النقل - الإيواء - التسليم - الاستلام - البيع - الشراء - الاستخدام).
- الوسيلة: (التهديد - استخدام القوة - الإكراه - الاختطاف - الاحتيال - استغلال السلطة - استغلال حالة الضعف).
- الغرض أو الاستغلال: (الاستغلال الجنسي - التسول - الخدمة قسراً - السخرة - نزع الأعضاء - إجراء تجارب طبية... إلخ).





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

المآخذ القضائية في تحقيقات النيابة العامة في جرائم الاتجار بالبشر وسبل تلافيها:

□ تُعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم الخطيرة والمعقدة، لما تتضمنه من صور متعددة، وركائز قانونية دقيقة، تستلزم إلمام المحقق بها من النواحي الإجرائية والموضوعية. وقد أفرز الواقع العملي مجموعة من الأخطاء التي تتكرر في التحقيقات، تؤثر سلباً على سلامة الاتهام وثبات الجريمة، ويقضي التنبيه إليها على النحو التالي:

أولاً: الخلط بين عناصر الجريمة:

يقع البعض في الخلط بين العناصر الثلاثة المكونة لجريمة الاتجار بالبشر، وهي:

- الفعل: (النقل - الإيواء - التسليم - الاستلام - البيع - الشراء - الاستخدام).
- الوسيلة: (التهديد - استخدام القوة - الإكراه - الاختطاف - الاحتيال - استغلال السلطة - استغلال حالة الضعف).

□ الغرض أو الاستغلال: (الاستغلال الجنسي - التسول - الخدمة قسراً - السخرة - نزع الأعضاء - إجراء تجارب طبية... إلخ).

المعالجة: يتعين على عضو النيابة تحديد كل عنصر من هذه العناصر على نحو مستقل، مع بيان توافر الوسيلة القانونية المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠، بوصفها وردت على سبيل المحصر، فلا يُصار إلى القياس أو التوسع فيها.





النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

ثانيًا: التوسع في تفسير الوسيلة بما يجاوز حدود النص:

□ يقع البعض في خطأ اعتبار أي وسيلة تأثير نفسي أو معنوي وسيلة للاتجار، في حين أن الوسائل المعتبرة قانوناً محددة على سبيل الحصر، ولا يجوز التوسع في تفسيرها .

المعالجة: يجب الالتزام الصارم بالنص، وعدم اعتبار الوسائل غير الواردة به، كالعوز أو الجهل أو الحاجة، وسيلة بذاتها ما لم تستغل من الجاني بوسيلة من الوسائل المنصوص عليها .

ثالثًا: إغفال القصد الجنائي الخاص:

□ جريمة الاتجار بالبشر تتطلب توافر قصد جنائي خاص يتمثل في "نية الاستغلال"، وهو ما يجب إثباته صراحة .

المعالجة: يجب مناقشة المتهم حول هدفه من أفعاله محل التحقيق، وبيان مدى علمه بحالة المجني عليه، ونية استغلاله بأي من الصور المحرمة قانوناً .

رابعًا: إهمال إثبات صفة المجني عليه، وخاصة إذا كان طفلاً:

□ يسقط البعض في إغفال تحديد سن المجني عليه، رغم أن الاتجار بالأطفال لا يشترط فيه توافر الوسيلة، ويُعد قائماً بمجرد الفعل والاستغلال .

المعالجة: يتعين على عضو النيابة إثبات سن المجني عليه في صدر التحقيق، والاطلاع على شهادة الميلاد أو مستند رسمي قاطع، لأن ذلك يغيّر من عناصر الجريمة تمامًا .





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

خامساً: عدم الربط بين الوسيلة والاستغلال

□ قد يتم ذكر الوسيلة والاستغلال دون بيان العلاقة السببية التي تربط بينهما، وهو ما يضعف البناء القانوني للاتهام.

المعالجة: يجب استجواب المجني عليه عن كيفية وقوعه تحت سيطرة المتهم، وتتابع الأفعال التي أدت إلى الاستغلال، مع إثبات تلك الوقائع في محضر التحقيق تفصيلاً.

سادساً: القصور في جمع الأدلة المادية:

□ كثيراً ما يُهمل جمع الدليل الإلكتروني أو الورقي الدال على الجريمة، أو يُكتفى بأقوال مرسله للمجني عليه.

المعالجة: يجب ضبط الهواتف المحمولة، فحص الرسائل، المحادثات الإلكترونية، الكاميرات، التحويلات المالية، والتحفظ على أي أدوات أو وسائل استخدمت في ارتكاب الجريمة.

سابعاً: عدم سماع أقوال شهود الإثبات الرئيسيين:

□ الاقتصار على سماع المجني عليه فقط يُعد قصوراً جسيماً، خاصة إذا كان هناك من عاين أو علم بوقوع الجريمة.

المعالجة: يجب الاستماع إلى كل من له اطلاع مباشر أو علم بملابسات الواقعة، بمن فيهم من أبلغ عنها أو لاحظ مظاهرها، أو ساهم في الكشف عنها.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

تاسعاً: الحظا في التكيف القانوني للواقعة

□ قد يتم تكيف الواقعة على نحو لا يعكس حقيقتها (كاعتبارها دعارة أو احتجازاً فقط)، دون إدراك أنها تشكل صورة من صور الاتجار بالبشر.

المعالجة: يجب فحص الأفعال مجتمعة، من حيث النقل، التوسط، التمكين، الاستغلال، والوسيلة المستخدمة، لتحديد التكيف الصحيح وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر.

عاشراً: إغفال اتخاذ الإجراءات التحفظية:

عدم التحفظ على الأدلة أو الأموال أو المتهم رغم توافر مؤشرات قوية يُعد إخلالاً جسيماً بالتحقيق.

المعالجة: يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بصيانة التحقيق، ومنها:

□ التحفظ على الأموال والأدوات.

□ طلب المنع من التصرف أو الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر.

□ الأمر بالحبس الاحتياطي متى توافرت شروطه.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

حادي عشر: إهمال التنسيق مع الجهات المختصة

تُغفل النيابة أحياناً مخاطبة الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، سواء للمعاونة الفنية أو لحماية المجني عليه.

المعالجة: يجب التنسيق مع:

☐ وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية.

☐ المجلس القومي للطفولة والأمومة.

☐ وزارة التضامن الاجتماعي.

☐ إدارة الاتجار بالبشر بالنيابة العامة.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

توصيات ختامية:

لضمان تحقيق سليم وفاعل في جرائم الاتجار بالبشر، يوصى بما يلي:

الإمام الكامل بالنصوص القانونية، خاصة المواد من (١) إلى (٨) من قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠.

- ☐ تفعيل دور التحريات والمعلومات الدقيقة.
- ☐ تعزيز الجانب الفني في التحقيق من خلال اللجان والجهات الرقابية المختصة.
- ☐ مراعاة الحس الإنساني عند التعامل مع المجني عليهم.
- ☐ التيقن من توافر أركان الجريمة: فعل - وسيلة - استغلال.
- ☐ تعزيز التحقيق بالأدلة المادية والمضبوطات والإقرارات التفصيلية.

